الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.38

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
5 July 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد السيد كاستانييدا سولاريس . . . . . (نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-08300 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بهاتاراي (نيبال)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع) (A/C.5/70/L.38)

مشروع القرار *A/C.5/70/L.38*: تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١ - السيد شنيرابا (الهند): تكلّم بصفته منسّق المشاورات غير الرسمية بشأن البند الفرعي ١٦١ (ب)، فقال إن اللجنة لم تتمكّن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع القرار.

٢ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، فقالت إن الأمين العام قد أعلن، في إطار الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧، أن إسرائيل لم تسدد المبلغ المترتب على الحادثة المأسوية التي وقعت في قانا في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وقدره ١ ١١٧ ٠٠٥ دولارات. وذكرت أن الأمين العام قد أوضح كذلك أنه لم يتلق أي رد على الرسائل التي وجهها لاحقا في هذا الصدد إلى البعثة الدائمة لإسرائيل، والتي كان آخرها الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٣ - وأوضحت أن المجموعة تؤكد من جديد وجوب أن تسدد إسرائيل المبلغ المستحق فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في قانا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. واختتمت قائلة إن المجموعة تكرر تأكيد اعترافها بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لاستعادة السلام والأمن في المنطقة.

٤ - السيد غورين (إسرائيل): قال إن الرسميات المحرجة المرتبطة بنظر اللجنة سنويًا في ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تذكّر بتعريف ألبرت آينشتاين للجنون على أنه القيام بالشيء نفسه مرارًا وتكرارًا وتوقّع نتائج مختلفة. فلا يمكن حل المشاكل بانتهاج الفكر عينه الذي تسبّب بها. ولفت الانتباه إلى السلوك المتحيز الذي يؤدي إلى تسييس أعمال اللجنة، إذ أنها تستهدف وفدًا واحدًا بعينه. واختتم قائلا إن نظر اللجنة سنويًا في مشروع القرار يمثّل عبرة تحذيرية تبيّن العواقب التي تحدث عندما يُسمح للمصالح السياسية بأن تؤثر في مناقشات اللجنة.

٥ - الرئيس: قال إن إجراءً سيُتَّخَذ بشأن مشروع القرار في جلسة لاحقة.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية(A/70/794 و A/70/883)

٦ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام بشأن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/70/794)، فقالت إن التقرير المقدم عملًا بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ قد أُعدّ عقب مشاورات مع مسؤولين من مختلف كيانات الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، وعلى أساس المعلومات التي قدمها ٣٨ كيانًا من الكيانات، وبعد النظر في الخطتين المترابطين، بغية تحقيق أقصى أوجه التآزر والحد من التجزؤ والتداخل.

٧ - وأردفت قائلةً إن الخطتين الجديدتين تتطلبان إجراءات طموحة وشاملة وتحويلية. ومع أن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق الدول الأعضاء، فمن شأن الخطتين أن تحدثا تحوّلا منظومة الأمم المتحدة أيضًا. وبالتالي، بالرغم من أن الأمانة العامة قد بدأت بالفعل في مواءمة خطط العمل وإعادة تركيز الموارد التي كانت مخصصة سابقًا لتنفيذ الأهداف التي وُضعت الخطتان لتحلّا مكانها، اقترح الأمين العام تعزيز دور الأمانة العامة ومجالات نشاطها لتعكس الطبيعة الطموحة للخطتين الجديدتين.

٨ - وذكرت أن مقترحات الأمين العام قد استندت إلى المجالات التي تمتعت بها الأمانة بميزة نسبية، أي: دعم تعزيز القدرات وتحسين اتساق السياسات على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي؛ وتيسير التعاون الإقليمي والدولي؛ وتحفيز إقامة شراكات جديدة، وتحسين الفعالية والمساءلة في الشراكات القائمة على جميع المستويات؛ ودعم تهيئة بيئة دولية مؤاتية عن طريق العمليات الحكومية الدولية؛ ودعم المتابعة والاستعراض؛ والاضطلاع بأعمال الدعوة العامة لأهداف التنمية المستدامة. ولم تحدد الخطتان بحد ذاتهما هذه التوقعات الإضافية من الأمانة العامة؛ وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية النهائية لتحديد الطريقة المثلى للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ هاتين الخطتين.

٩ - وسيساهم ما تغطيه الخطتان من مجموعة مسائل مواضيعية واسعة وإطار زمني واسع في إتاحة مجالات نشاط أخرى للمنظمة وفرص للدول الأعضاء للنظر في دور المنظمة المستقبلي. وأضافت قائلةً إنه من المتوقع خلال فترة تنفيذ الخطتين الممتدة على ١٥ سنة، أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فضلا عن الجمعية العامة ولجانها ودوراتها الاستثنائية واجتماعاتها الرفيعة المستوى وعملياتها الأخرى، تقديم توجيهات لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الطريقة التي يمكن أن تساهم بها على أفضل وجه في الخطتين. وتقف الأمانة العامة على أهبة للاستجابة للتوقعات الجديدة التي ستنشأ نتيجة التطور المستمر لبرنامج عمل اللجان والهيئات.

١٠ - وذكرت أن مقترحات الأمين العام قد وُضعت بهدف كفالة أن تعمل المنظمة في إطار من الحرص على الكفاءة والحصافة المالية. وأوضحت أن أدوار الأمانة وأنشطتها المقترح تعزيزها تستتبع احتياجات إضافية بمبلغ ٣٣,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومبلغ ٤٢,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، استنادا إلى تطبيق معدل شغور قدره ٥٠ في المائة للوظائف المؤقتة الجديدة من الفئة الفنية في فترة السنتين الأولى و ٩ في المائة للإبقاء على الوظائف. وأشارت إلى أن الطابع المؤقت للوظائف الجديدة المقترحة التي يبلغ عددها ٦٢ يعكس الفترة الزمنية المحدودة التي تغطيها الخطتان، وأن المتطلبات الخاصة بكل فترة من فترات السنتين المقبلة، بما في ذلك الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، سيجري استعراضها مرة أخرى والمصادقة عليها في سياق عملية صياغة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين. واختتمت بقولها إن الأمانة العامة ملتزمة بدعم جهود الدول الأعضاء الساعية إلى تنفيذ الخطتين اللتين تتّسمان بأهمية حاسمة إزاء البشرية وكوكب الأرض.

١١ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلّق بالمسألة المطروحة (A/70/883)، فقال إن تقرير الأمين العام (A/70/794) لا يمتثل لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٧، ولا يتضمن طلبًا بتخصيص الموارد الإضافية المطلوبة وفقًا لمقترحاته. وأشار أيضًا إلى أن الأمانة العامة قد ارتكبت عددًا من الأخطاء الأخرى في تعاملها مع الخطتين، لا سيما

فيما يتعلق باعتماد مشروعي القرارين اللذين يؤيّدان الخطتين وبتقديم تقديرات الميزانية المنقحة ذات الصلة.

١٢ - وبالتالي، فإن اللجنة الاستشارية عاجزة حاليا عن التوصية بتخصيص الموارد. ومع ذلك، فقد أوصت بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات الإنفاق لعام ٢٠١٦ لتجنب تأخير تنفيذ الخطتين. وأخيرًا، ذكر أن اللجنة الاستشارية، إذ أخذت في الاعتبار تعليقاتها على تقرير الأمين العام (A/70/794) وعملية إعداد الميزانية، قد أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، دون تأخير، مقترحا شاملا يتناول كيفية تنفيذ الولايات من أجل دعم الخطتين.

١٣ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعربت عن تقدير المجموعة للرئيس وللمكتب لتحديدهما موعدا للنظر في الخطتين في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

١٤ - وقالت إن المجموعة تولي أهمية فائقة لتنفيذ الخطتين وتوفير التمويل الكافي، وهما مجالان كان للأمانة العامة دور حاسم تؤديه على صعيدهما. غير أن تقرير الأمين العام (A/70/794) لم يُقدّم وفقًا للإطار الزمني الذي حدّدته الجمعية العامة، ولم يمتثل للطلب الذي قدمته في قرارها ٢٤٧/٧٠ بتقديم مقترح شامل يتناول كيفية تنفيذ الأمانة العامة للولايات الداعمة للخطتين على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. وتتفق المجموعة مع اللجنة الاستشارية في توصيفها لتقرير الأمين العام بأنه ناقص وغير متسق، حيث أنه لم يتناول عرضا مفصلا للاحتياجات الإضافية من الموارد ولا تبريرًا لها، ولم يتضمّن طلبا لاعتماد الموارد ذات الصلة.

١٥ - وواصلت قائلةً إنه يجب تزويد الدول الأعضاء بصورة كاملة عن الموارد اللازمة لتنفيذ الولاية، كي تكون قادرة على اتخاذ قرار مالي مستنير. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوضح تقرير الأمين العام بصورة كافية كيفية تصنيف المقترحات المتعلقة بالإدارات والمكاتب وفقًا لما إذا كانت تساهم في تعزيز الأنشطة الفنية القائمة أو توسيع نطاقها، أو في إنشاء أنشطة فنية الجديدة. وفي هذا الصدد، شددت المجموعة على أهمية الالتزام بمحتوى القرار ٢٧٤/٧٠ وروحه.

١٦ - وأكدت على أنه يجب على الأمانة العامة، عند تقديمها مقترحات الميزانية المقبلة، أن تمتثل للولايات ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالأطر الزمنية، مع مراعاة القواعد والأنظمة والممارسات المتبعة المتعلقة بعملية إعداد الميزانة، وعليها أن تقدّم طلبًا بتخصيص الموارد يكون واضحًا ومبررًا. وشددت على أن عدم القيام بذلك قد يقوّض قدرة المنظمة على تحقيق ولاياتها بالغة الأهمية.

١٧ - السيد عبد الله (تشاد): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن تقرير الأمين العام يفتقر إلى مقترحات ملموسة وإنه لم يأخذ في الاعتبار الولايات التي ينص عليها قرارا الجمعية العامة ١/٧٠ و ٣١٣/٦٩. وأعرب عن أسفه لأن الأمانة العامة قد حادت عن نهج يستند إلى النظر بصورة متوازنة وشاملة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة عن طريق محاولة تكييف الخطتين لأربع أولويات داخلية. وتمثل أهداف التنمية المستدامة إطار عملٍ متكامل وغير قابل للتجزئة ومتوازن، يظهر نطاق وطموحات خطة عام ٢٠٣٠ ويهدف إلى الاستفادة من التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أن الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المرتبطة بها، التي كانت ثمرة أكثر من سنتين من المشاورات المكثفة مع المجتمع المدني والجهات الأخرى المعنية على الصعيد العالمي، أولت اهتماما خاصًا لاحتياجات أشدّ الناس فقرًا وضعفًا في العالم. ولذلك من المؤسف أن مقترحات الأمين العام لم تنصّ فعليًّا على أي

دعمٍ لمسألة بناء القدرات، لا سيما في أشد البلدان ضعفًا، بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها الدول الأعضاء.

١٨ - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء التأخر في تقديم الخطتين بسبب مقاومة مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء. ومع ذلك، لا يجب أن تأخذ الدول الأعضاء في حسبانها الموارد فحسب، بل كذلك التزامات المجتمع الدولي التي تعهّد فيها بتحقيق التنمية العالمية التي من شأنها أن تؤدي إلى تعاونٍ يعود بالفائدة على الجميع وإلى مكاسب كبيرة للبلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحد من النزاعات وتعزيز القدرة على استباق التحديات المستقبلية، مع ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

١٩ - وتحث المجموعة الأمين العام، لدى إعداده المقترحات المقبلة، على أخذ الخصائص المحددة للخطتين بعين الاعتبار: فخطة عمل أديس أبابا تهدف إلى دعم أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وإلى تكملتها وتحديد سياقها من حيث وسائل التنفيذ. وتتوقع المجموعة من الأمين العام أن يقدم مقترح ميزانية شامل لتنفيذ الخطتين، مع التزامات محددة تتعلق بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان المتأثرة بالنزاعات، واللجان الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢٠ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقال إن الاتحاد الأوروبي عازم على المساهمة في تنفيذ الخطتين عن طريق توفير إطار عمل عالمي يتّسم بطموح غير مسبوق، وعلى ضمان أن تكون هناك آليات قوية لمتابعة الخطتين ومراجعة عملية تنفيذهما. وعلى الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكيفا أنشطتهما مع النموذج الجديد الذي تجسده الخطتان بدلًا من السعي إلى تكييف الخطتين مع الوضع الراهن. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ على وجه الخصوص نظامًا يعمل على نحو متماسك يكون بمثابة شبكة تفضي إلى مجموعة مشتركة من الأهداف بدلًا من إعادة توزيع الوظائف القائمة. وعليه، فالاتحاد الأوروبي، وإن كان يؤيد العمل الذي اضطلع به الأمين العام، يتفق مع ما قدمته اللجنة الاستشارية من توصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتقرير الأمين العام لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/70/589).

٢١ - وذكر أنه ينبغي على الأمين العام أن يصب تركيزه على إعادة تحديد الأولويات وتحليل الولايات الحالية تحليلًا دقيقًا؛ ولا ينبغي طلب موارد جديدة إلّا لما يتعلق بولايات معيّنة واحتياجات محددة بوضوح، تكون مرتبطة بالخطتين الجديدتين. وفي ظل قيادة الأمين العام، ستستفيد المنظمة من اتباع نهج منسّق وشامل ومتكامل لدعم تنفيذ الخطتين الجديدتين. وأخيرًا، شدد على أن تقديم تقرير الأمين العام خلال الأسبوع الأخير من الجزء الثاني من الدورة المستأنفة لا يمتثل لأساليب عمل اللجنة ولا لأحكام القرارات ذات الصلة، لا سيما الفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٧.

٢٢ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تكلم باسم ليختنشتاين أيضًا، فقال إن الخطتين الجديدتين تُعدَّان إنجازين تاريخيين ورائدين، يوفران إطار عمل عالمي واستراتيجية تنفيذية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتالي، يعرب الوفدان عن عدم الرضى إزاء قصور الأمانة العامة عن وضع مقترحات عملية تتضمّن ميزانية تفصيلية مستمدة من الولايات الحكومية الدولية دعمًا لتنفيذ الخطتين. وعلى غرار التقديرات المنقحة المقترحة في تقرير الأمين العام لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/70/589) التي لم تعكس سوى الاحتياجات المالية لإدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدلًا من أن تتناول أي إصلاحات مؤسسية ضرورية لتنفيذ الخطتين، فإن التقرير الحالي (A/70/794) أيضًا ينم عن عدم كفاية بحيث أنه لم يقدّم أية وثيقة للميزانية ولا أية خطة استراتيجية متماسكة لتنفيذ الخطتين.

٢٣ - ولذلك أعرب عن اتفاقه إلى حد كبير مع التعليقات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وعلى الرغم من القيود الزمنية المتعلقة بإعداد تقرير الأمين العام (A/70/794)، عبّر عن قلقه لكون بعض المعلومات الأكثر أهمية بالنسبة للجنة الخامسة قد قُدّمت إلى اللجنة الاستشارية كمجرّد معلومات مالية تكميلية، غير معدّة للتوزيع. ورأى أنه يتعين على الأمين العام أن يقدم تقريرا جديدا يغطي أيضًا الأنشطة التي طُلب تمويلها في عام ٢٠١٥ في سياق التقديرات المنقحة. وينبغي عليه أيضًا أن يقدم توضيحات مفصلة بشأن استخدام سلطة الالتزام بمبلغ قدره ٧,٥ مليون دولار أذنت به الجمعية العامة، وضمان عدم رصد أي نفقات للأنشطة التي لا ترتبط بولايات محددة.

٢٤ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا توفران إطار عمل تحولي للدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعمٍ من الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، قامت حكومة بلدها بمراجعة أنشطتها وإعادة توجيهها لدعم تنفيذ الأهداف على المستويين الوطني والدولي. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بالمثل فتعيد توجيه أنشطتها وتعيد ترتيب أولوياتها على صعيد الموارد لتقوم فعليًا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغية تحقيق الأهداف.

٢٥ - ونظرًا للتأخر في تقديم التقارير بشأن الخطتين والحاجة إلى توضيحات حول دور المنظمة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي إرجاء المناقشات المكثفة إلى الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٠